بين الموصول الحرفة وصلته وذلك لا يجوز لا يقال عجبت مما زيدا تضرب وانما يجوز ذلك
في الموصول الاسمي بغير الالف واللام تقول جاء الذي زيدا ضرب ولا يجوز ذلك في
الضارب زيدا ان يتقدم زيدا على ضارب واما امتناع ذلك في خبر ليس فهو قول الكوفيين
والمبرد وابن السراج وهو الصحيح لانه لم يسمع مثل ذلك اصلا ولانها فعل جامد فاشبهت
سائر الافعال وخبرها لا يتقدم بالاتفاق وذهب الفارسي وابن جني الى جواز ذلك مستدلين بقوله
تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وذلك لان يوم متعلق بمصروفا وقد تقدم
على ليس وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل وبجواب انهما استعملا الظروف ما لم
يستعملوا غيرها ونقل عن سيبويه الجواز ولكن بالجر ص وتحتمي الحمة الاولى بمرادفة
صار ش يجوز كان وامسى واصبح واضحى وظل ان تستعمل بمعنى صار كقوله تعالى
وبيت بالجبال بيوتا فكانت هباء منبثا وكنتم ازواجا ثلاثة فاصحاب ميمنة اخوانا ظل وجهه
مسودا قال الشاعر

امست خلاء وامسى اهلها احتملوا ... اخنى عليها الذي اخنى على لبد

وقال الآخر

افنى حرق الوالي ويضربني ... اعبد بني بقي عند الادبا

ص وغير ليس وفتئ وزال بجواز التمام الى الاستغناء عن الخبر نحو ان كان ذو عسرة
حين تكون وحين تصبحون ما دامت السموات والارض ش اي ويختصر ما عدا فتئ
وزال وليس من اضداد هذا الباب بجواز استعماله تاما ومعنى التمام ان يستغني المنصوب
كقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الله حين تمسون وحين تصبحون خالدين
فيها ما دامت السموات والارض وقوله الشاعر

وبات وبات له ليلة ... كليلة ذي العائر الارمد

وما ضربنا به التام هو الصحيح وعن الكوفيين ان معنى تام ما دل على الحدث والزمان
وذلك للان في نحو ما ضرب لقصا لم يسم فاعله فعلا اخترناه سمينا قصا لكونه
لم يكتف بالمرفوع وعلى قول الاكثرين كونه مثل الله على الحدث وتجرده للدلالة على
الزمان والاصح الاول ص وكان بجواز زيادتها بتوسطه نحو ما كان احسن زيدا
ش ترد كان على ثلاثة اقسام ناقصة فتحتاج الى مرفوع ومنصوب نحو كان

زيد قديرا وتامة فتحتاج الى مرفوع دون منصوب نحو ان كان ذو عسرة وزائدة
فلا تحتاج الى مرفوع ولا منصوب وشرط زيادتها ان تكون بلفظ الماضي والتزم
ان تكون بين شيئين ليسا جارا ومجرورا كقولك ما كان احسن زيدا اصله ما احسن
زيدا فزيدت كان بين ما واحسن ولا تعمل بزيادتها لانها لا تدل على معنى البتة بل انما
ليؤتى بها للاسناد ص وحذف في نون مضارع المجزوم وملا ان لم يلقها ساكن ولا
ضمير نصب متصل ش حتمي كان بامور منها مجيئها زائدة وقد تقدم ومنها جواز حذف
آخرها وذلك بخمسة شروط وهي ان تكون بلفظ المضارع وان تكون مجزومة وان لا تكون
موقوفا عليها ولا متصلة بضمير نصب ولا ساكن وذلك كقوله تعالى ولم اك بغيا اصله لم اكون
حذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف وهذا الحذف جائز وخالف فان الاول
واجبان ولا يجوز الحذف في لم يكن الذين كفروا لاجل الساكن بعدها فهي مكسورة لاجله في
متعاصيين على الحذف في لغة تميم بالحركة ولا في نحو ان يكنه فلن تسلط عليه لاتصال الضمير
المنصوب بها والضابط ترد الاشياء الى اصولها ولا في الموقوف عليها نحو عليه ابن خروف
وهو حسن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى يبقى على حرف واحد او حرفين
وجب الوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه او وزن اجتلب بحرف لم يكن ولا يقال يلزم مثله
في لم يع لان اعادة الياء تقوي الي الجازم بخلاف لم يكن فانه لما لزم انما انتفى حذف
العين لاحذف النون كما بينا ص وحذفها وحدها نحو ما تعط تمل انما انت
ذا نشر ومع اسمها نحو ان خيرا فخير والا فلا ولو خاطبا من حديد ش ينحصر
كان جواز حذفها وابقاء ذلك الحالتان فاذا حذف وحدها وبقي الاسم والخبر ويعوض
عنها ما وتارة تحذف مع اسمها وتبقى الخبر ولا يعوض عنها شيء فالاول بعد ان العهد
في كل موضع اريد فيه تعليل فعل يفعل كقولهم اما انت منطلقا انطلقت اصله ان كنت منطلقا انطلقت
وقد تدخل ما بعد حذفها على الفعل الا تمام به اولا تصاله اختصارا فصار ان كنت
منطلقا انطلقت ثم حذف الجار اختصارا فانحذف فبقيا سائر ان كقوله تعالى والجناح
عليه ان يطوف بهما اي في ان يطوف بهما ثم حذفت كان اختصارا ايضا فانفصل الضمير
فصار ان انت ثم زيدت ما عوضا عن كان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون في الميم فصار

Copyright © Sakarya University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)